تقرير: النزاعات العالمية بلغت ذروتها في 2025

○ إسرائيل تمارس نشاطها العسكري في ساحات نزاع متعددة.

أوسلو - (أ ف ب): سجّل عام 2025 رقما قياسيا في عدد النزاعات المسلحة بين الدول هو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، وفق تقرير صادر عن معهد أبحاث السلام في أوسلو بعنوان «اتجاهات الصراع» خلص أيضا إلى ارتفاع الهجمات ضد المدنيين. وشهد العام الماضي 65 صراعا بمشاركة طرف حكومي واحد على الأقلّ، في أعلى مستوى منذ 1946. وبلغت النزاعات بين الدول أعلى مستوياتها خلال 80 عاما، إذ تضاعف عددها ليصل إلى ثمانية، شملت اشتباكات حدودية بين الهند وباكستان، وأفغانستان وباكستان، وكمبوديا وتايلاند، إضافة إلى الغزو الروسي لأوكرانيا والعمليات العسكرية الإسرائيلية في سوريا.

وقالت الباحثة سيري آيس روستاد «للأسف، لا توجد الكثير من الأمور الإيجابية... عادة أجد جانبا إيجابيا، لكن هذا العام صادم من حيث الأرقام». وكان العام الماضي ثالث أكثر الأعوام دموية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ سجّل نحو 245 ألف قتيل نتيجة المعارك المباشرة أو العنف السياسي، من بينهم نحو 76 ألفا و500 شخص سقطوا في هجمات استهدفت المدنيين بشكل مباشر، مقارنة بـ14 ألفا و200 في العام 2024. ولفتت الدراسة إلى أن الارتفاع الكبير في عدد الضحايا المدنيين سببه النزاع المتواصل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حيث أسفرت عمليات الحصار والمجازر في مدينة الفاشر في إقليم دارفور عن نحو 60 ألف وفاة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم يشهد العالم مستويات عنف أعلى سوى في العامَين 1994 و2021، نتيجة الإبادة الجماعية في رواندا والحرب في إقليم تيغراي الإثيوبي على التوالي. قالت روستاد إن العالم يشهد منذ خمس أو ست سنوات تداخل عدد من الصراعات الكبرى في الوقت نفسه، بحيث يحلّ أحدها محلّ الآخر من دون توقّف. وأضافت «العالم لا يحصل على أيّ استراحة... وهذا مختلف عمّا كان عليه الوضع سابقا، حيث نشهد الآن مستوى مرتفعا ومستمرا من النزاعات عالميا».

ويعتمد تقرير «اتجاهات الصراع» على برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP)، الذي يُعد المرجع الأبرز عالميا في توثيق العنف المنظم. ويميز التقرير بين ثلاثة أنواع رئيسة من العنف المنظّم: النزاعات التي تشمل دولة واحدة على الأقل، والنزاعات بين جهات غير حكومية، والعنف أحادي الطرف ضدّ المدنيين. وتظلّ إفريقيا المنطقة الأكثر تضرّرا بالنزاعات التي تشمل دولا، مع تسجيل 29 نزاعا، تليها آسيا والشرق الأوسط والأمريكيتان وأوروبا.

وأوضحت روستاد إلى أن إسرائيل تُعدّ «من بين أكثر الدول نشاطا عسكريا في الوقت الراهن»، مشيرة إلى مشاركتها في ساحات نزاع عدة، من بينها غزة وسوريا ولبنان، إضافة إلى مواجهاتها مع إيران والحوثيين. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، اعتبرت روستاد أن عودة الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة جلبت «ليس فقط المزيد من الهجمات والعنف، بل أيضا تصعيدا في الحواجز التجارية». وأضافت «نحن نحدّ من فرص التعاون... مجلس الأمن الدولي لا يعمل حاليا، والعالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب».

الفصائل الفلسطينية في القاهرة تبحث في حصر السلاح في قطاع غزة

القاهرة - (أ ف ب): وافقت الفصائل الفلسطينية المجتمعة في القاهرة، وبينها حركة حماس، مع وسطاء قطريين ومصريين وأتراك، على مبدأ «حصر السلاح» في قطاع غزة بيد هيئة فلسطينية «متفق عليها»، وفق ما أفادت مصادر متابعة للمحادثات وكالة فرانس برس. وقال المستشار الإعلامي لرئيس حركة حماس طاهر النونو أمس الثلاثاء لفرانس برس: «تمّ إحراز تقدم ملموس في مباحثات القاهرة» المتواصلة منذ أربعة أيام. وبيّن أن وفد حماس والفصائل المشاركة «أعدّ صيغة مشتركة لردّ وطني موحّد ومسؤول حول بنود خارطة الطريق التي قدّمت للحركة وللفصائل من الوسطاء لاستكمال تطبيق خطة» الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن غزة.

وقال مصدر مطلع على المفاوضات لفرانس برس: إن الصيغة التي قدمتها الفصائل تتضمّن «حصر السلاح بيد سلطة فلسطينية واحدة متفّق عليها، بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي التدريجي وصولا الى انسحاب كامل من قطاع غزة». كما ينصّ الاقتراح المكتوب على «ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق وضمان الاستقرار وعدم العودة إلى الحرب»، وفق المصدر ذاته. ونصّت خطة ترامب التي تمّ على أساسها التوصل الى وقف النار في غزة إثر حرب استمرّت سنتين، على مرحلة أولى تمّ خلالها تبادل الرهائن وسجناء بين حماس وإسرائيل، وعلى وقف الأعمال القتالية، وعلى انسحاب إسرائيل من المناطق السكنية في القطاع الفلسطيني، وعلى دخول مساعدات بكثافة الى غزة.

أما المرحلة الثانية، فيفترض أن تشهد تسلّم لجنة وطنية فلسطينية إدارة قطاع غزة تحت إشراف مجلس السلام برئاسة ترامب، ونزع سلاح حركة حماس، وبدء الانسحاب التدريجي الإسرائيلي وبدء الإعمار. ويسعى الوسطاء الى تسريع الدخول في المرحلة الثانية التي دونها معوقات كثيرة. وأكّد مسؤول فلسطيني مطلع على محادثات القاهرة أن الوسطاء وحماس «اتفقوا على صيغة مشروطة بشأن قضية حصر الأسلحة في قطاع غزة»، مشيرا الى أنهم «يدرسون إمكانية إصدار بيان حول هذه التطورات». لكنه توقّع أن يرفض كلّ من إسرائيل والممثل الأعلى لمجلس السلام نيكولاي ملادينوف «هذه الشروط»، مشيرا إلى أن «إسرائيل تصرّ على ضرورة تسليم كل الأسلحة لقوات الاستقرار الدولية» التي يفترض تشكيلها بموجب خطة ترامب.

وقال مصدر مطلع: إن حماس أبلغت الوسطاء أن «الفصائل اتفقت على مناقشة حصر السلاح ضمن إطار سلطة فلسطينية متفق عليها» مشدّدا على رفض «نزع السلاح وفق رؤية الاحتلال التي تهدف الى إنهاء المقاومة وخلق فوضى». وقال النونو: إن البحث تناول أيضا «جميع القضايا المتبقية في المرحلة الأولى، من اتفاق وقف النار وتثبيت الحقوق السياسية والثوابت للشعب الفلسطيني، وتسريع وصول اللجنة الوطنية لإدارة غزة وتسلمها مهامها وإدخال المساعدات وبدء الإغاثة والإعمار». ورغم الهدنة المعلنة في العاشر من أكتوبر، تواصل إسرائيل قصف القطاع بشكل شبه يومي. وتتبادل مع حماس الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار. وقتل ما لا يقل عن 970 فلسطينيا منذ بدء الهدنة، وقتل خمسة جنود إسرائيليين في الفترة نفسها في غزة.

فرنسا تمنع وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموطريتش من دخول أراضيها

باريس - (أ ف ب): أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو أمس الثلاثاء منع وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموطريتش الذي «يروج بنشاط لضم الضفة الغربية» المحتلة ويدعو إلى «إعادة استيطان غزة»، من دخول الأراضي الفرنسية. وأضاف الوزير الفرنسي في منشور على منصة إكس أنه تم أيضا منع «أربعة من قادة منظمات الاستيطان و21 مستوطنا عنيفا» من دخول البلاد، مندّدا بـ«سياسة لا يمكن قبولها من الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الملتزم التزاما راسخا بحل الدولتين».

وقال: إن الإعلان الذي «يفرض عقوبات جديدة على أولئك المسؤولين عن تكثيف بناء المستوطنات والعنف في الضفة الغربية» يتوافق مع خطوات مشابهة اتّخذتها كل من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج. ويعد سموطريتش المنتمي إلى «الحزب الصهيوني الديني» اليميني المتطرف، ثاني وزير إسرائيلي تحظر عليه فرنسا دخول أراضيها خلال الأشهر الأخيرة. ومنعت فرنسا الشهر الماضي وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من دخول أراضيها عقب نشره تسجيلا مصوّرا يظهر تنكيلا بناشطين معتقلين من «أسطول الصمود» راكعين وأياديهم موثوقة بعد اعتراضهم في البحر

○ بتسلئيل سموطريتش. (أ ف ب)

ووضعهم قيد الاحتجاز في جنوب إسرائيل.

ويشكّل بن غفير وسموطريتش حجر الأساس في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الائتلافية اليمينية. وحظرت إيرلندا أيضا دخول الوزيرين مؤخرا. كما منعتهما بريطانيا من الدخول في يونيو العام الماضي، قبل أن تحذو بلدان بينها إسبانيا وسلوفينيا حذوها. وإلى ذلك دعت حكومة المملكة المتحدة الشركات البريطانية إلى وقف كل أنشطتها في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، بحسب ما أعلنت وزيرة الخارجية إيفيت كوبر امس الثلاثاء.

وقالت الوزيرة أمام البرلمان: «لقد شددتُ إرشاداتنا بشأن مخاطر الأعمال لتكون واضحة لا لبس فيها: إذا كنت مواطنا بريطانيا أو شركة بريطانية، فلا يجوز لك ممارسة أي نشاط اقتصادي أو مالي في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية». وأضافت: «نعتقد أنه لا ينبغي لجماعات المستوطنين العنيفة أن تستفيد من الأراضي التي استولت عليها من الفلسطينيين»، مشيرة إلى أن إدانات الحكومة الإسرائيلية لبعض أعمال العنف هذه «تبدو جوفاء» في غياب إجراءات ملموسة لمعاقبتها.

ونددت إيطاليا أمس الثلاثاء بتصريحات أطلقها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتامار بن غفير اعتُبرت مسيئة بحقها، عقب قرار صادر عن النيابة العامة في روما بفتح تحقيق بشأنه على خلفية معاملة إسرائيل لنشطاء «أسطول الصمود» الداعم لغزة. ويخضع بن غفير للتحقيق بتهم «جرائم حرب» و«تعذيب» مفترضة، بعد أن اتهم ناشطون من «أسطول الصمود» السلطات الإسرائيلية بإساءة معاملتهم خلال احتجازهم الشهر الماضي، وفق وسائل إعلام إيطالية.

وكتب بن غفير في منشور عبر منصة اكس الاثنين: «لقد أصبحت دولة الحذاء دولة الصندال»، في إشارة ساخرة إلى الشكل الجغرافي لخريطة إيطاليا الذي غالبا ما يتم تشبيهه بشكل الحذاء. وقال وزير الخارجية، نائب رئيس الوزراء الإيطالي أنتونيو تاجاني أمام جلسة في مجلس الشيوخ أمس الثلاثاء: إن هذه التصريحات «غير مقبولة... ولا تليق بوزير»، وتُظهر «المستوى السياسي والأخلاقي لديه». وقال تاجاني: «أعجز عن التعليق عما قاله أمس عن إيطاليا، بعد أن علم أنه يخضع للتحقيق من النيابة العامة».

اقتراح بحظر دخول الجنود الروس إلى الاتحاد الأوروبي

بروكسل - (أ ف ب): يسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض حظر دخول على جميع الروس الذين شاركوا في الحرب الأوكرانية، ضمن حزمة جديدة من العقوبات على موسكو، بحسب ما أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين أمس الثلاثاء. وتشمل الحزمة المقترحة، وهي الـ21 التي تستهدف روسيا منذ غزو أوكرانيا في 2022، الإبقاء على السقف المفروض على سعر النفط الروسي واستهداف منصات العملات المشفّرة التي تُستخدم للالتفاف على العقوبات.

وقالت فون دير لايين: «تواصل عقوباتنا التأثير بشدّة.. إنها تضعف الأسس الاقتصادية لمجهود روسيا الحربي». وذكرت رئيسة المفوضية أن قرار حظر دخول المقاتلين الروس يهدف الى ضمان «بقاء أوروبا غير متاحة لأي شخص خدم ضمن القوات المسلّحة الروسية منذ بداية الحرب». ويتمثل الهدف الرئيسي للإجراءات الأخيرة بإبقاء الإيرادات الروسية من صادراتها النفطية العالمية منخفضة في ظل ارتفاع الأسعار على وقع حرب الشرق الأوسط. وتسعى بروكسل لإبقاء سقف سعر الخام الروسي عند المستوى الحالي البالغ حوالي 44 دولارا حتى يناير لمنع الكرملين من الاستفادة من ارتفاع الأسعار.

وقالت فون دير لايين: إن من شأن ذلك أن «يمنح أسواق النفط الوقت لتستقر، مع إبقاء الضغط على إيرادات روسيا». وستناقش بلدان الاتحاد الأوروبي الـ27 المقترحات الأخيرة التي يحتاج تبنيها إلى الموافقة عليها بالإجماع. وتسعى بروكسل أيضا لفرض عقوبات على منصات العملات المشفرة والمصارف والمتعاملين بالنفط الذين يساعدون موسكو في تجنّب تأثير العقوبات. وتخطط لإدراج 30 ناقلة إضافية من «أسطول الشبح» الذي تستخدمه موسكو لتصدير نفطها على قائمتها السوداء.

يسعى التكتل كذلك لفرض قيود على واردات أسماك معيّنة من روسيا. وستحاول بروكسل تضييق الخناق أكثر على شركات في بلدان ثالثة توفر الإمدادات للجيش الروسي.

وذكر مسؤولون أن من بين هؤلاء 14 شركة أخرى من البر الرئيسي الصيني وهونج كونج ينبغي منعها من شراء منتجات الاتحاد الأوروبي. ويشدد مسؤولون في الاتحاد الأوروبي على أن الاقتصاد الروسي بدأ يسجّل جمودا، رغم أن الكرملين تمكن من الوقوف في وجه عدة حزم عقوبات. وقالت فون دير لايين: إن «الثمن الذي تدفعه روسيا يزداد يوما بعد يوم ويدفعه بشكل أساسي سكان روسيا». وأضافت: «إنهم ينعون أبناءهم وأشقاءهم وأزواجهم، بينما يعانون في الوقت نفسه من تدهور مستويات المعيشة في الداخل». من جانبها، قدّرت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس الإثنين بأن العقوبات الغربية كلّفت روسيا ما يصل إلى 1,5 تريليون دولار منذ بدء الحرب.

جوتيريش يدعو إلى إنهاء التصعيد في الشرق الأوسط

واشنطن - (رويترز): قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش أمس الثلاثاء إنه «يشعر بقلق بالغ» إزاء تجدد تصعيد للعنف في الشرق الأوسط، ودعا إسرائيل إلى إعادة فتح المعابر المؤدية إلى غزة. وأضاف في منشور على منصة إكس: «يجب أن تتوقف جميع الهجمات فورا. ويجب الالتزام الكامل باتفاقات وقف إطلاق النار في لبنان وإيران وغزة».

وقال جوتيريش: إن على إسرائيل فتح المعابر التي أغلقتها للسماح بتدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة. وتوسطت الولايات المتحدة في وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) لا يزال ساريا منذ أكتوبر 2025، ويتضمن ضمانات بزيادة المساعدات. وتبادلت إسرائيل وحماس مرارا الاتهامات بانتهاك الهدنة. وقال مسؤولون بقطاع الصحة: إن الغارات الإسرائيلية أسفرت عن مقتل أكثر من 950 شخصا منذ بدء الهدنة في حين قالت إسرائيل: إن مسلحين قتلوا أربعة جنود خلال الفترة نفسها.

○ تزايد مستوى المخاطر والتهديدات النووية. (أ ف ب)

الإنفاق العالمي على الأسلحة النووية بلغ مستوى قياسيا عام 2025

جنيف - (أ ف ب): زادت القوى النووية من إنفاقها على ترساناتها بمستوى قياسي بلغ نحو 119 مليار دولار العام الماضي، بزيادة 19%، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر عقودا، وفق ما أظهر تقرير نُشر أمس.

وأظهر تقرير صادر عن «الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية» أن الدول التسع التي تملك أسلحة نووية (الولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا والهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية) أنفقت حوالي 17 مليار دولار إضافية على ترساناتها العام الماضي مقارنة بما أنفقته عام 2024.

وحذّر التقرير من أنه في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، فإن «سباق تسلح نووي جديدا يلوح في الأفق» ومن المتوقع أن يستمر «عقودا».

وفي اليوم السابق، حذّر باحثون من «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (سيبري) من أن البلدان المسلّحة نوويا تُخرج أسلحتها من المخازن وتنشرها على أنظمة الإطلاق، في وقت بات لأسلحة الدمار الشامل دور متزايد في السياسات العالمية.

وقالت سوزي سنايدر المسؤولة في المنظمة والتي شاركت في وضع التقرير، إن زيادة الإنفاق على الترسانات النووية، إلى جانب المخاوف من إمكان أن يزيد الذكاء الاصطناعي من خطر استخدام الأسلحة النووية، أمر مثير للقلق للغاية.

وأضافت لوكالة فرانس برس «أنا مرعوبة».

وأفاد «سيبري» بأن قوى العالم تملك ما يقدر مجموعه بـ12187 رأسا حربيا، حوالي 9745 منها ضمن المخزونات بانتظار استخدامها.

وقال مدير «سيبري» كريم حجّاج لفرانس برس إن «الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه رغم تراجع كميّات الأسلحة النووية، فإن مستوى المخاطر النووية والتهديدات النووية يتزايد».

ويتوقع «سيبري» تحوّلا في اتّجاه تراجع مخزونات الأسلحة النووية في السنوات المقبلة «في وقت تتباطأ وتيرة التفكيك بينما يتسارع نشر أسلحة نووية جديدة».

وعدّد حجّاج قائمة من المؤشرات المقلقة من بينها انهيار أنظمة ضبط الأسلحة الاستراتيجية، مثل الاتفاقيات الدولية، والتنافس بين القوى الكبرى المسلحة نوويا.

وتملك الولايات المتحدة وروسيا معا حوالي 83 في المائة من مخزون العالم من الأسلحة النووية، مع امتلاك كل منهما أكثر من 5000 رأس نووي.

أما الصين، فتوسّع ترسانتها النووية أسرع من أي دولة أخرى ويقدّر «سيبري» أنها تملك حاليا 620 رأسا حربيا وبناء على الطريقة التي تنوي من خلالها هيكلة قوّاتها، قد يساوي عدد الصواريخ البالستية العابرة للقارات التي تملكها مخزون كل من الولايات المتحدة وروسيا بحلول العام 2030.

وقال حجّاج إن «ازدياد حدّة المنافسة الجيوسياسية يعني وجود حافز قوي لدى الصين لزيادة اعتمادها على الأسلحة النووية».

وبحسب تقرير «الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية»، أنفقت واشنطن أكثر من كل الدول الأخرى مجتمعة، بحيث أنفقت 69,2 مليارا على الأسلحة النووية عام 2025، بزيادة 12,4 مليارا عن العام السابق. وتلتها الصين التي بحسب التقرير أنفقت 13,5 مليار دولار العام الماضي، ثم بريطانيا مع 12,6 مليارا وروسيا مع 9,5 مليارات.

ووجدت المنظمة التي فازت بجائزة نوبل للسلام لعام 2017، أن الدول التسع أنفقت على مدى السنوات الخمس الماضية أكثر من 470 مليار دولار على ترساناتها.